

## «موديز» تتوقع ارتفاع أرباح أكبر 4 بنوك إماراتية بدعم الفائدة وزخم الأعمال»



قالت وكالة «موديز» في تقرير جديد: إن صافي أرباح أكبر أربعة بنوك إماراتية؛ وهي: «أبوظبي الأول» (الممنوح «مستقر» و«دبي الإسلامي [A1]» «مستقر» و«أبوظبي التجاري [A2]» «مستقر» و«الإمارات دبي الوطني [Aa3] تصنيف «مستقر»)، ارتفع في الأشهر الستة الأولى من عام 2022، مدفوعاً بارتفاع دخل الفائدة، وانخفاض رسوم [A3] المخصصات؛ حيث استمرت بيئة التشغيل بدولة الإمارات في التعافي على الرغم من الرياح العالمية المعاكسة

وقال نيتيش بوجناغاروالا، نائب الرئيس ومسؤول الائتمان الأول في «موديز»: «استحوذت هذه البنوك على أكثر من 70% من الأصول المصرفية في الدولة اعتباراً من يونيو/حزيران 2022، وحققت أرباحاً صافية مجمعة قدرها 4.4 «مليار دولار (16.14 مليار درهم)، بزيادة 10% من الـ 3.9 مليار دولار التي حققتها في نفس الفترة من عام 2021».

ونما صافي دخل البنوك من الفائدة بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، مدفوعاً بارتفاع هوامش الربح في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة. وانعكست الضغوط على هوامش الفائدة الصافية المدفوعة بالتغير في دورة سعر الفائدة، ونتيجة لذلك، فاق دخل الفوائد المرتفع تكاليف التمويل، وأدى إلى زيادة صافي هامش الفائدة، والذي ارتفع بمقدار 20 نقطة أساس

إلى 2.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي

كما حافظت البنوك على كفاءة عالية من حيث تكاليف التشغيل خلال الفترة؛ إذ بلغ معدل الكلفة إلى الدخل نحو 31%. وأدى هذا الأداء المستقر إلى التعويض عن الزيادة الثابتة في المصروفات في جميع البنوك

في البنوك بنسبة 25% أخرى في النصف الأول من العام «impairment cost» وتراجعت كلفة انخفاض القيمة الجاري، بعد انخفاض مماثل في عام 2021، مما يعكس استمرار الانتعاش الاقتصادي لدولة الإمارات. ونتيجة لذلك، وصلت كلفة المخاطر إلى 0.7%، والتي تقترب من النسبة التي تم تسجيلها في عام 2019 والتي بلغت 0.6%. وبقيت القروض المتعثرة مرتفعة عند نحو 6.5% اعتباراً من يونيو 2022 مقارنة

بـ 4.5% في عام 2019

وبلغ العائد على الأصول 1.3% للنصف الأول من العام، مرتفعاً من 1.2% في نفس الفترة من عام 2021، لكنه لا يزال أقل من نسبة 1.4% التي سجلت في نهاية عام 2019

وحافظت البنوك على مستويات كافية من رأس المال عند 14.2% بشكل إجمالي اعتباراً من ديسمبر/ كانون الأول 2021. وأدى توليد الأرباح وتوزيعات الأرباح المنخفضة إلى دعم رأس المال الوقائي خلال العام الجاري، على الرغم من الرياح التنظيمية المعاكسة

## انتعاش الأرباح

وواصلت الأرباح لأكثر أربعة بنوك الانتعاش في النصف الأول من عام 2022، مقتربة من مستويات ما قبل الجائحة، مما يعكس إلى حد كبير الدخل القوي من الفوائد وغير الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض. وانعكس الانتعاش من خلال تحسّن ثقة المستهلك مع تعافي ظروف الاقتصاد الكلي في الإمارات، لاسيما بالنظر إلى تخفيف القيود المتعلقة بالجائحة، وتوزيع اللقاحات وارتفاع أسعار النفط

وتتوقع «موديز» أن يكون ارتفاع صافي أرباح أكبر 4 بنوك إماراتية مدفوعاً بشكل أكبر بالنمو في صافي دخل الفوائد، وارتفاع أسعار الفائدة وزخم الأعمال القوي الذي يدعم الدخل من غير الفوائد، مع تسهيل متطلبات المخصصات؛ وذلك خلال الشهور الـ 12 إلى الـ 18 القادمة

## الإيرادات

وارتفعت الإيرادات غير الممولة لأكثر أربعة بنوك إماراتية بنسبة 1.7% في النصف الأول من العام الجاري. ونظراً لارتفاع نمو صافي دخل الفوائد، يمثل الدخل من غير الفوائد الآن نسبة عالية لا تزال عند 30% من إجمالي الدخل التشغيلي الإجمالي، وهو أقل مما كان عليه في نفس الفترة من عام 2021 (33%)، ويتماشى بشكل عام مع مستويات ما قبل الجائحة؛ حيث بلغت 31% في عام 2019

## مصاريف التشغيل

وارتفعت مصاريف التشغيل المجمعة للبنوك الإماراتية الكبيرة بنسبة 10% خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة

بالفترة نفسها من العام السابق؛ حيث زادت تكاليف الموظفين وتكنولوجيا المعلومات لدفع نمو الأرباح المستقبلية وتحسين العروض الرقمية باستمرار. ومع ذلك، فقد تم تعويض الزيادة بشكل كامل من خلال نمو الدخل وظلت نسبة %الكلفة إلى الدخل للبنوك ثابتة بشكل عام عند مستوى 31.

## مخصصات

واستمرت مخصصات خسائر القروض في التراجع في النصف الأول من العام مع خروج البنوك الإماراتية من الجائحة وتحسن نشاط السوق. وأدت عمليات الدفع المسبق والتسويات المبكرة، المدعومة باستعادة ثقة المستهلك ومستويات خسائر الائتمان الأقل من المتوقع، إلى تقليل الضغط على رسوم المخصصات ودفع ربحية أعلى.

وانخفضت كلفة المخاطر الإجمالية للبنوك (المُعَرَّفَة على أنها مخصصات خسائر القروض مقسومة على القروض المتعثرة) إلى 0.7% من 1.0% للعام 2021 بأكمله، على الرغم من أن هذا لا يزال أعلى من 0.6% في عام 2019.

ومع ذلك، ظلت قروض البنوك المتعثرة مرتفعة عند نحو 6.5% اعتباراً من يونيو/ حزيران 2022، في حين ظلت نسب %التغطية أقل من 100% باستثناء بنك الإمارات دبي الوطني، الذي بلغت نسبة التغطية فيه 133

وحافظت البنوك على نسب رأس مالها خلال الفترة على الرغم من الرياح التنظيمية المعاكسة. وفاق النمو القوي للأرباح، وتوزيعات الأرباح المنخفضة، والنمو المتواضع العام في الأصول المرجحة بالمخاطر، التأثير السلبي، وإن كان صغيراً، للوائح البنك المركزي الجديدة التي تتطلب من البنوك زيادة مخصصات مخاطر الأصول على التعرضات الائتمانية لدول مجلس التعاون الخليجي.